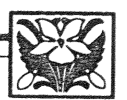


أثر العقل في
نقد الحديث عند المعاصرين

الدكتور:

مختار نصيرة

جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية قسنطينة - الجزائر



تمهيد:



لما كانت السنة النبوية الشريفة جزءا من وحي الله تعالى إلى نبيه ﷺ، تكفل الله سبحانه وتعالى بأسباب حفظها من كل دخيل، فقيض لها رجالا نقادا يتميزون بالحفظ، والفهم الدقيق، والمعرفة التامة، والاطلاع الواسع، سخروا حياتهم لحفظ سنة النبي ﷺ، والذود عنها، فضبطوا القواعد والأسس والمصطلحات العلمية التي بنوا عليها نقدهم للأسانيد والمتون معاً.

وألفوا في ذلك المصنفات المختلفة في بيان أحوال الرواة والمرويات، فألفوا في تاريخ الرواة، وطبقاتهم، ومراتبهم جرحا وتعديلا، كما صنفوا في بيان علل الأحاديث المختلفة، فبينوا ما وقع فيها من شذوذ ونكارة، وخصصوا جانبا مهما من دراستهم لبيان رواية المتهمين، والوضاعين والكشف عنها.

وقد واجه المحدثون النقاد منذ الوهلة الأولى، مجموعة من التحديات من بعض من لم يفهم منهجهم، ولم يستوعب خطتهم النقدية، فكان من بين من وقف في طريقهم، أصحاب المدرسة العقلية القديمة «المعتزلة»، إذ رفضوا كثيرا من أصول منهجهم في دراسة الأحاديث والتحقيق فيها؛ لأنها تثبت عددا من الأحاديث التي تخالف فكرهم وقناعتهم العقلية.

كما أن المراحل التاريخية المتأخرة والمعاصرة لم تكن أيضاً بعيدة عن هذا، فكلما واجهت أصول الشريعة الإسلامية تحديات، إلا كان منهج

المحدثين في تحقيق الأحاديث يحتل الصدارة في ذلك، فبالإضافة إلى ما يقوم به المستشرقون حديثا من مقاومة جهود المحدثين بأساليبهم المختلفة، نجد من الباحثين والمفكرين المسلمين الذين يعنون بقضايا الأمة الإسلامية وهمومها من تبنى بعض تلك الآراء، كرد الأحاديث النبوية التي أثبت النقاد صحتها لمجرد معارضتها للعقل، أو معارضتها للقرآن الكريم، واتهم منهج المحدثين في دراسة السنة بالقصور. في ظل هذا التحدي تكون هذه المداخلة، التي عنونتها بـ «أثر العقل في نقد الحديث عند المعاصرين»، وقسمتها: إلى فصلين اثنين:

الفصل الأول ـ مفهوم العقل وعلاقته بالنقل: وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

أولاً ـ مدلول العقل.

ثانياً ـ دفع دعوى التعارض بين العقل والنقل.

ثالثاً ـ ضرورة تمييز أحاديث الغيب عن غيرها في الإدراك والفهم.

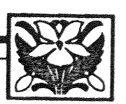
رابعاً ـ مجال استعمال العقل في نقد الحديث عند النقاد.

الفصل الثاني ـ أثر العقل في نقد الحديث عند المعاصرين: وقسمته إلى مبحثين رئيسين:

أولاً ـ أثر آراء المدرسة العقلية القديمة في نقد الحديث عند المعاصرين.

ثانياً ـ تأثر المعاصرين بآراء المدرسة الإستشراقية في الجوانب النقدية.





مفهوم العقل وعلاقته بالنقل



أولاً ـ مدلول العقل:

قال ابن منظور: «العَقْلُ: الحِجْر والنُّهى ضِدُّ الحُمْق، والجمع عُقولٌ... والعَقْلُ: التَّثَبُّت في الأُمور.

والعَقْلُ: القَلْبُ، والقَلْبُ العَقْلُ، وسُمِّي العَقْلُ عَقْلاً لأَنه يَعْقِل صاحبَه عن التَّوَرُّط في المَهالِك، أَي يَحْبِسه... وقيل العقل هو التمييز الذي يميز به الإنسان من سائر الحيوان»[1].

والعقل شرط في معرفة العلوم، وفي الأعمال وصلاحها، وبه يكمل الدين والعمل، ولكنه لا يستقل بذلك، إذ هو غريزة في النفس وقوة فيها كقوة البصر، إن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن أبعد بالكلية كانت الأقوال والأفعال أمورا حيوانية[2].

ولهذا الدور الذي يؤديه العقل جعله الإسلام مناط التكليف... وإحدى الضروريات الخمسة ـ الدين والنفس والنسل والمال والعقل ـ التي علمها كالضروري»[3].

(1) ينظر: لسان العرب، ٨٤٥/٤.
(2) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٣٨/٣ ـ ٣٣٩..
(3) ينظر: الموافقات في أصول الأحكام، ٣٨/١، ٢٦٦/٣.

ثانياً ـ دفع دعوى التعارض بين العقل والنقل:

إن تعارض العقل والنقل، وتقديم الأول منهما على الثاني، دعوى قديمة، قدم نشأة الفرق المختلفة التي استعملت التأويلات الفاسدة لبيان مدلول آيات كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والتي في مقدمتها: الخوارج، والقدرية والجهمية، والمعتزلة وغيرهم.

ولم تسلم الأجيال اللاحقة من بعض من يستجيب لهذه الدعوى الباطلة، ويقرر قاعدة مطلقة، وقانونا كليا، فيقول: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو النقل والعقل، فإما أن يجمع بينهما، وهو محال؛ لأنه جمع بين نقيضين، وإما أن يردا جميعا، وإما أن يقدم السمع وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعا، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال بعدم صحته، وإما أن يتأول أو يفوض[1].

فجعلوا للعقل السيادة المطلقة، وقدموه على النقل، وما هذا الاطّراد لديهم إلا تأثرا بمزالق تلك الفرق القديمة، وما يمليه الفكر الاستشراقي حديثا.

وقد رد ابن تيمية هذه القاعدة المحدثة بقوله: «ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع. . .

ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة، بل لا يصلح أن

---

(١) ينظر: أساس التقديس في علم الكلام، ص١٧٢ ـ ١٧٣.

يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته...»[1].

ويقول في موضع آخر: «... وعلى المعتزلة الذين حكّموا عقولهم في نصوص الوحي، ومن سار على نهجهم وتتبع خطاهم، أن يعلموا أنه لا يوجد حديث واحد على وجه الأرض يخالف العقل إلا أن يكون ضعيفا أو موضوعا، بل لا يعلم حديث صحيح في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه إلا إذا كان منسوخا، بل لا يعلم حديث أجمعوا على نقيضه، فضلا أن يكون نقيضه معلوما بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالعقل الصريح أظهر وأوضح مما يعلم بالإجماع»[2].

ويقول ابن القيم: «إذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصحيح، ورمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحطت حيث حطها الله وأصحابها»[3].

والعقل الذي يوافق النصوص الشرعية الثابتة، هو العقل الذي لم يغلب عليه الوهم والخيال، وإنما هو الذي يهتدي بنور الوحي، وأما العقل الذي يعارض صريح الوحي الثابت فهو الذي غلبت عليه الأهواء، والظنون، والأفكار المنحرفة، والضلالات الفاسدة[4].

وبتأمل الآيات القرآنية نجد التكامل بين العقل والوحي واضحا، وقد عبر عن ذلك ابن القيّم بعبارات قيمة، فقال: «إن الحجج السمعية مطابقة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٧/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق، بتصرف، ١٥٥/١.

(٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، ص٨٢ ـ ٨٣.

(٤) ينظر: الدلالة العقلية في القرآن، الدكتور عبد الكريم نوفان عبيدات، بتصرف، ص٢٠٠.

للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح، بل هما أخوان نصيران، وصل الله بينهما، وقرن أحدها بصاحبه، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾﴾[(١)].

فذكر ما ينال به العلوم، وهي: السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾[(٢)]، فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل. وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾[(٣)]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[(٤)]، فدعاهم إلى استماعه بأسماعهم وتدبره بعقولهم... فجمع سبحانه بين السمع والعقل، وأقام بهما حجته على عباده، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلا، فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه، وكتابه هو الحجة العظمى، فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبدا، فليس لأحد عنه مذهب، ولا إلى غيره مفزع في مجهول يعلمه، ومشكل يستبينه...

ولا يفهم من هذا أن العقل والوحي ندان، بل لكل منهما ميدانه، فالعقل له حدوده لا يتجاوزها، ويكمل الوحي نقصه وقصره، فالوحي أكبر من العقل وأشمل، وحقائقه فوق مستوى العقل، وغير داخلة في نطاق عمله، ومادة تخصصه، فهو الأصل الذي يرجع إليه العقل، والميزان الذي نختبر به مقررات العقل ومفهوماته وتصوراته، وبه تصحح اختلالات العقل وانحرافاته، لكن يبقى بينهما التوافق والانسجام، لا على أساس أنهما ندان متعادلان[(٥)].

---

(١) الأحقاف، الآية ٢٦.

(٢) الملك، الآية ١٠.

(٣) يونس، الآية ٦٧.

(٤) الرعد، الآية ٤.

(٥) ينظر: الدلالة العقلية في القرآن، الدكتور عبد الكريم نوفان عبيدات، بتصرف، ص٢١٥، ٢١٨.

وهذا ما قرره الإمام الشاطبي في قوله: «أن الله جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلا إلى الإدراك المطلوب. فلو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون، إذ لو كان كيف كان يكون؟ فمعلومات الله لا تتناهى. ومعلومات العبد متناهية والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى»[1].

وما انحرف المسلمون إلا حين استخدموا العقل في غير موضعه، وخرجوا به عن أطره المحددة، وأخذوا بالظن والتخمين الباطل في أمور الإلهيات، وقضايا القضاء والقدر متأثرين بإطار فكري فلسفي يوناني وإغريقي ليس له مرشد ولا موجه من معرفة الوحي الصحيح.

ثالثاً ـ ضرورة تمييز أحاديث الغيب عن غيرها في الإدراك والفهم:

وانطلاقاً مما سبق ذكره؛ فإنا نجد كثيرا ممن يتوقفون في قبول كثير من الأحاديث التي صحت عند النقاد، وذلك بسبب عدم فصلهم بين عالمي الغيب والشهادة، فإن كانت الأمم التي لا تدين بدين الإسلام يعتريها مثل هذا التوقف في الأخبار التي تنبئ عن الغيب؛ فإن المسلم يجب عليه أن يسلم بما صح من الأحاديث المثبتة لذلك، وأن لا يجعل العقل حكما في أمور لا يدركها.

فكثير من الأحاديث تتحدث عن عالم الملائكة، وعالم الجن، والحياة البرزخية بعد الموت، والمحشر، والحساب، والجنة والنار وغيرها من المواضيع التي لا تدركها العقول بالمقايسة، فهذه وأمثالها، إذا أثبتت الدراسة الحديثية أنها صحيحة ثابتة، ولم يستوعبها العقل فلا مجال للبحث عن علل لردها.

وهذا المسلك مما يميز أهل البدع والانحراف، كما ذكر ذلك الإمام الشاطبي في قوله: «أن من خصال أهل الابتداع والانحراف: ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدّعون أنها مخالفة

---

(١) الاعتصام، ٢/٤٨٦.

للمعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها، كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط والميزان، ورؤية الله عزَّ وجلَّ في الآخرة. وكذلك حديث الذباب، وأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، وأنه يقدم الذي فيه الداء. وحديث الذي أخذ أخاه بطنه فأمر النبي ﷺ بسقيه العسل، وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول.

ربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم - وحاشاهم - وفيمن اتفق الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم، كل ذلك ليردوا به على من خالفهم في المذهب، وربما ردوا فتاويهم وقبحوها في أسماع العامة، لينفروا الأمة عن اتباع السنة وأهلها...

وقد جعلوا القول بإثبات الصراط والميزان والحوض قولاً بما لا يُعقل. وقد سُئل بعضهم: هل يكفر مَن قال برؤية البارئ في الآخرة؟ فقال: لا يكفر؛ لأنه قال ما لا يعقل، ومن قال ما لا يعقل فليس بكافر.

وذهبت طائفة إلى نفي أخبار الآحاد جملة، والاقتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن، حتى أباحوا الخمر بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾[(١)].

ففي هؤلاء وأمثالهم قال رسول الله ﷺ: **«لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»**[(٢)]، وهذا وعيد شديد تضمنه النهي، لاحق بمن ارتكب رد السنة»[(٣)].

والواجب على العالم المسلم هنا أن يُسَلِّم بما صح ثبوته حسب قواعد أهل العلم، وسلف الأمة المقتدى بهم، ولا يجوز رده لمجرد مخالفته لما

(١) المائدة، الآية **٩٣**.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ص٦٩٠ ـ ٦٩١، ح٤٦٠٥، والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند النبي ﷺ، ح **٢٦٦٣**، من حديث أبي رافع.

(٣) الاعتصام، ١/١٦٨ ـ ١٦٩.

عهدناه، أو استبعاد وقوعه تبعًا لما ألفناه، ما دام في دائرة الممكن عقلاً، وإن كنا نعتبره مستحيلاً في العادة، فقد استطاع الإنسان، بما أوتي من علم، أن يصنع أشياء كانت في حكم المستحيل عادة، ولو حكيت لأحد الأقدمين، لرمى من يحكيها بالجنون، فكيف بقدرة الله تعالى، الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء... فالموقف السليم الذي يفرضه منطق الإيمان، ولا يرفضه منطق العقل: أن نقول في كل ما أثبته الدين من الغيبيات: آمنا وصدقنا، كما نقول في كل ما جاءنا به من التعبديات: سمعنا وأطعنا. أجل، نؤمن بما جاء به النص، ولا نسأل عن كنهه وكيفه، ولا نبحث عن تفصيله، فإن عقولنا كثيرًا ما تعجز عن الإحاطة بهذه الأمور الغيبية، فإن الله الذي خلق الإنسان لم يؤهله لمثل هذا الإدراك، لأنه لا يحتاج إليه للقيام بمهمته في الخلافة في الأرض[1]

رابعاً ـ مجال استعمال العقل في نقد الحديث عند النقاد:

وللمكانة التي تبوأها العقل في القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ، ولاعتباره مدار التكليف الشرعي، استعمله المحدثون النقاد في أهم محطات نقل أحاديث النبي ﷺ ونقدها، وذلك في أربعة مواطن: «عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث. فالمحدثون إذا سمعوا خبرا، تمتنع صحته، أو تبعد لم يكتبوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته»[2].

ـ أما مراعاتهم العقل عند السماع، فلا بد لقبول الخبر أن يكون الراوي وقت تحمل الحديث وسماعه، مميزا ضابطا عالما بما يسمعه، فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن

---

(١) ينظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط، الدكتور يوسف القرضاوي، ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

(٢) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ص٦.

حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه.

ـ أما مراعاتهم للعقل عند التحديث، فإنه لا يجيز المحدثون رواية ضعيف فضلا عن الموضوع إلا ببيان ضعفه.

ـ أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الرواة، فإننا نجدهم كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلا عن خبرين أو أكثر.

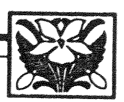
ـ أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الأحاديث فقد أعطوا العقل حقه كما يحب، وقد عبر عن هذا الإمام الشافعي بقوله: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث مالا يجوز أن يكون مثله أويخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه»[1]. وليس هذا إلا تحكيما للعقل في محله[2].

فمجال استعمال العقل كمقياس لقبول الأحاديث وردها عند النقاد محدود ومقيد ببعض الحالات فقط ـ كما سنرى في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى ـ ؛ فأما أن يكون ميزانا عاما، ويقدم على غيره من القواعد النقدية المتفق عليها بين نقاد الحديث وصيارفته، فهذا من باب إقحام العقل في غير وظيفته المنوط بها، ومنفذ لرفض عدد كبير من الأحاديث الصحيحة الثابتة.



(١) الرسالة، ص٣٩٩.

(٢) ولمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع ينظر: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص٨٣ ـ ٩٠.



أثر استعمال العقل في نقد الحديث عند المعاصرين

توطئة:

إن التأثير المباشر للأفكار التي نادت بها المعتزلة ودعت إليها قديما، والأفكار التي ينادي بها المستشرقون حديثا، وجدت طريقها إلى كثير من المُحْدثين الذين يؤمنون بحرية الفكر واستعمال العقل في جميع المجالات العلمية دون ما ضابط لذلك، الأمر الذي جعل كثيرا منهم يتجاسرون في استعمال العقل في أبواب لا يفهم مسلكها، ولا يدرك منهجها إلا من مارسها من المحدثين النقاد الذين أفنوا أعمارهم في تحقيق المرويات ودراستها، لبيان صحيحها من سقيمها.

فنجد هؤلاء المعاصرين قد فتحوا على أنفسهم باب النظر في الأحاديث سندا ومتنا بمجرد استعمال العقل، دون امتلاك وسائل النقد الكافية لذلك، فقدحوا في أحاديث لا تدركها عقولهم القاصرة كأحاديث الغيبيات، وأحاديث الفتن، والأحاديث التي أوهم ظاهرها التعارض مع بعض آيات القرآن الكريم، أو التعارض مع وقائع تاريخية، أو مجرد معارضتها للعقل.

ولما كان الغرض من دراستنا هو بيان أثر استعمال العقل في نقد الحديث؛ فإننا سنركز في المطالب الآتية على ألوان تأثر المعاصرين بتلك المدرستين، وأثر ذلك في رد الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

أولاً ـ أثر آراء المدرسة العقلية القديمة في نقد الحديث عند المعاصرين:

وقف كثير من المعاصرين أنفسهم للدفاع على المدرسة الاعتزالية ومواقفها تجاه السنة ومناهج دراستها، متبنين بذلك تلك الآراء ومستدلين لها من خلال استعمال نظرهم العقلي في عدد من الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

يقول أحمد أمين: «ولئن كان للمحدثين محامد من ناحية الجد في الجمع والنقد، وعدم الاكتراث بالمتاعب، والصبر على الفقر، ونحو ذلك، فقد كان لهم والحق يقال بعض الأثر السيئ في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول، خصوصا بعدما مات المعتزلة، فقد كان المعتزلة هؤلاء حاملي لواء العقل والمحدثون حاملي لواء النقل. وكان عقل المعتزلة يلطف من نقل المحدثين. فلما نكّل بالمعتزلة على يد المتوكل، علا منهج المحدثين، وكاد العلم كله يصبح رواية. وكانت النتيجة هكذا، ما نرى من قلة الابتكار، وتقديس عبارات المؤلفين، وإصابة المسلمين غالبا بالعقم، حتى لا تجد كتابا جديدا، أو رأيا جديدا بمعنى الكلمة، بل تكاد العقول كلها تصب في قالب واحد جامد.

واتخذت التراجم شكل تراجم المحدثين من ذكر الوقائع وأحداث من غير جديد، كالذي نراه في الأغاني. ومن الأسف أن منهجهم ساد على منهج المعتزلة وغلبهم. وكان منهج المعتزلة منهجا متينا دقيقا حتى لم يستطع أن يفر منه إلا القليل»[(١)].

وقال الشيخ محمد عبده: «وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى من أن الشيطان لم يمسهما، وحديث إسلام شيطان للنبي ﷺ، وحديث إزالة حظ الشيطان من قلبه فهو من الأخبار الظنية؛ لأنه من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ

(١) ظهر الإسلام، ٢/٤٨ ـ ٤٩.

فيها بالظن لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا﴾[١]. كنا غير مكلفين بالإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا»[٢].

وهذا ما يؤكده تلميذه الشيخ محمد رشيد رضا في قوله: «الشريعة عندنا تشمل العقائد، والعبرة فيها بالدلالة القطعية، وجميع العقائد التي تتوقف عليها صحة الإسلام ثابتة بنصوص القرآن وإجماع المسلمين، وإثبات الألوهية والنبوة منها مؤيد بالبراهين العقلية، ولا يوجد شيء منها متوقف على أحاديث الآحاد التي يمكن الارتياب في بعضها. وكذلك أصول العبادات كلها قطعية ثابتة بالقرآن والسنة العملية المتواترة التي لا تتوقف على أحاديث الآحاد...»[٣].

وقال محمود أبو رية: «أحاديث الآحاد التي لم يعمل بها جمهور السلف، هي محل اجتهاد في أسانيدها ومتونها ودلالتها؛ لأن ما صح منها يكون خاصا بصاحبه، ولا يجعل تشريعا عاما تلزمه الأمة إلزاما، تقليدا لمن أخذ به»[٤].

وقال الدكتور محمد عمارة: «إذا وجدت حديثا منسوبا إلى رواة عدول لا ألجم عقلي، وأمنعه من النظر بحجة أن السند هو كل شيء؛ لأنه لابد أن يكون لعقلي مجال في المتن، ولابد أن أحاكم هذا الذي هو ظني الثبوت إلى ما هو قطعي الثبوت، وهو كتاب الله وحقائق العلم»[٥].

فهؤلاء ومن سار على سنتهم يرون أنه لا مانع من استعمال عقولهم لتمييز الصواب من الخطأ في الأحاديث التي رواها العدول عن النبي ﷺ بحجة أنها آحاد، ولم ترق إلى الخبر المتواتر، ولا يمكن لها أن تعارض

---

(١) النجم، ٢٨.

(٢) تفسير المنار، ٢٩٢/٣.

(٣) مجلة المنار، ٢٧/١٩ ـ ٢٨، وأضواء على السنة المحمدية، بتصرف، ص٣٥٠.

(٤) أضواء على السنة المحمدية، ص٣٥١.

(٥) جريدة المسلمون، السنة ٠٦، ع٢٧٦، ٢٣ ـ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ/٢٤ ماي ١٩٩٠م، ص١١.

صريح العقل، أو نصوص الكتاب المحكمة، وما هذه الآراء إلا تهجم صارخ على القواعد والضوابط التي رسمها النقاد لتمييز المعروف من المنكر، والمحفوظ من الشاذ، والسليم من المعلول.

وحتى يتضح أثر تلك الآراء التي تبنوها في رد كثير من الأحاديث الثابتة الصحيحة، نذكر بعض النماذج الصحيحة بالنظر النقدي، والتي اعتبروها خلاف ذلك بالنظر العقلي، دون أن نفصل في الرد عن مزاعمهم؛ لأن ذلك يحتاج منا دراسة علمية مفصلة ودقيقة لبيان منهج المحدثين النقاد في التصحيح والتعليل:

● **روى البخاري**[(١)] **ومسلم**[(٢)] من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم ﷺ حكما قسطا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد». فهذا الحديث اتفق عليه الشيخان وغيرهما على تخريجه، وهو من جملة الأحاديث التي قال فيها أهل العقل برأيهم مما تمليه عليهم عقولهم وأفهامهم.

قال الشيخ المراغي: «هذه الأحاديث ـ أي أحاديث نزول عيسى ـ لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التي توجب على المسلم عقيدة، والعقيدة لا تجب إلا بنص من القرآن أو بحديث متواتر... وعلى ذلك فلا يجب على المسلم أن يعتقد أن عيسى عليه السلام حي بجسمه وروحه، والذي يخالف في ذلك لا يعد كافرا في نظر الشريعة الإسلامية»[(٣)].

وقال الشيخ رشيد رضا: «ليس في القرآن نص صريح في أن ع رفع بروحه وجسده إلى السماء حيا حياة دنيوية بهما بحيث يحتاج بحسب سنن الله تعالى إلى غذاء.. وليس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء؛

---

(١) الصحيح، كتاب الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم عليهما السلام، ٤/١٣٤ ح٤٩.
(٢) الصحيح، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم، ١/١٣٤ ح١٥٥.
(٣) مجلة الرسالة، السنة ١١، ع٥١٩، ١١جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ/١٤يونيو١٩٤٣م، ص٤٦٦.

وإنما هي عقيدة أكثر النصارى، وقد حاولوا في كل زمان منذ ظهر الإسلام إلى الآن بثها في المسلمين، وممن حاول ذلك بإدخالها في التفسير وهب بن منبه، الركن الثاني بعد كعب الأحبار لتشويه تفسير القرآن بما بثه فيه من الخرافات. . . و الأحاديث الواردة في نزول عيسى عليه السلام كثيرة في الصحيحين والسنن وغيرها، وأكثرها واردة في أشراط الساعة وممزوجة بأحاديث الدجال، وفي تلك الأشراط ولا سيما أحاديث الدجال والمهدي اضطراب واختلاف وتعارض كثير...»[١].

● **روى البخاري**[٢] من حديث أبي هريرة رضى الله عنه: أن رسول الله ﷺ: «**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء**».

فهذا الحديث الصحيح أيضاً أثار حفيظة جماعة من أهل العقل، وطرحوا حوله عدة استفهامات، فاعتبروه مخالفا للتشريع، ومنفرا من الإسلام، فضلا عن الخلل الموجود في إسناده، من هؤلاء، محمد توفيق صديقي، ومحمد رشيد رضا، ومحمود أبو رية، وغيرهم، وفيما يلي آراء لبعضهم:

قال الشيخ محمد رشيد رضا: «وحديث الذباب غريب عن الرأي، وعن التشريع جميعاً: أما عن التشريع في مثل هذا؛ فإن تعلق بالنفع والضرر فمن قواعد التشريع العامة أن كل ضار قطعاً فهو محرم قطعاً، وكل ضار ظناً فهو مكروه كراهة تحريمية أو تنزيهية على الأقل إن كان الظن ضعيفاً. . .

وأما الرأي فلا يمكن أن يصل إلى التفرقة بين جناحي الذبابة في أن أحدهما سم ضار والآخر ترياق واق من ذلك السم. . .

وإننا لم نر أحداً من المسلمين، ولم نقرأ عن أحد منهم العمل بهذا

(١) مجلة المنار، ٧٥٥/٢٨ - ٧٥٧.

(٢) الصحيح، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، ٢١٨٠/٥، وكتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، ١٢٠٦/٣.

الحديث، فالظاهر أنهم عدوه مما لا دخل له في التشريع كغيره من الأحاديث المتعلقة بالمعالجات الطبية والأدوية.

وإن إخراج البخاري لهذا الحديث في جامعه لا يعصمه من التماس علة في رجاله تمس مناعة صحته، فإن مداره عنده على عبيد بن حنين مولى بني زريق انفرد به وليس له غيره، فهو ليس من أئمة الرواة المشهورين الذين تخضع الرقاب لعدالتهم وعلمهم وضبطهم كمالك عن نافع عن ابن عمر مثلا.

ومن الغريب أنه لم يذكر في تهذيب التهذيب أن له رواية عن أبي هريرة، فإن كان بينهما واسطة يكون منقطعا، ولكن لم يذكر الحافظ ذلك مع تحريه لمثل هذه العلل. وفيه أن أبا حاتم قال فيه: «كان صالح الحديث»، وهي من أدنى مراتب التوثيق، حتى قدّم الحافظ الذهبي وغيره عليها كلمة «لا بأس به».

فإذا غلب على قلب مسلم أن رواية حنين غير صحيحة، وارتاب بغرابة موضوع حديث الذباب لا يكون قد ضيع من دينه شيئاً، ولا يقتضي ارتيابه هذا أو جزمه بعدم صدق ابن حنين فيه الطعن في البخاري؛ لأنه قبل روايته ولم يعلم جارحاً يجرحه فيه إلا هذا الشذوذ، الذي يجبره حديث أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه بمعناه.. وكل من ظهر له علة في رواية حديث فلم يصدق رفعه لأجلها فهو معذور شرعا، ولا يصح أن يقال في حقه أنه مكذب لحديث كذا حوله»(١).

كما أطال فيه الكلام أبو رية، ومن بين ما قاله: «وإذا نحن أخذنا حديث الذباب على إطلاقه، ولم نسلط عليه أشعة النقد فإنا نجده من أحاديث الآحاد، وهي التي تفيد الظن، وإذا لم يسعنا ذلك في رده بعد أن أثبت العلم بطلانه فليسعنا ما وضعه العلماء من قواعد عامة. من هذه القواعد: أنه ليس كل ما صح سنده يكون متنه صحيحا، ولا كل ما لم

---

(١) مجلة المنار، ٤٨/٢٩ ـ ٥١.

يصح سنده يكون متنه غير صحيح، بل قالوا: إن الموضوع من حيث الرواية قد يكون صحيحا في الواقع. ومن القواعد المشهورة: إن من علامة الحديث الموضوع مخالفته لظاهر القرآن، أو القواعد المقررة في الشريعة، أو للبرهان العقلي أو للحس والعيان وسائر اليقينيات...»[1].

واستعمال النظر العقلي في نقد هذا الحديث ليس جديداً، بل هناك من تعرض له بالنقد قديما بالعلة ذاتها، وقد رد عليهم الإمام الخطابي ردا علميا بقوله: «تكلم في هذا الحديث من لا خلاق له فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء في جناحي الذباب؟ وهذا سؤال جاهل أو متجاهل، فإن كثيرا من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة، وقد ألف الله بينها وقهرها على الاجتماع، وإن الذي ألهم النحلة اتخاذ البيت العجيب الصنعة للتعسيل فيه، وألهم النملة أن تدخر قوتها إلى أوان حاجتها، وأن تكسر الحبة نصفين لئلا تستنبت؛ لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر أخرى..»[2].

● أيضاً نجد بعض المعاصرين - من منطلق قناعتهم بالتجديد والتغيير - يضعفون كثيرا من الأحاديث، حتى وإن صححها الشيخان، وتلقتها الأمة بالقبول، وذلك بسبب مخالفتها لعقولهم، أو لما فهموه من القرآن، دون الاستناد إلى منهج علمي متين قوامه المعرفة الحديثية والفهم الدقيق لكتاب الله تعالى، فراحوا ينادون بضرورة محاكمة الأحاديث إلى القرآن أو العقل، وربما يستدلون على ذلك بما ورد عن بعض الصحابة بما يوهم ظاهره ما ذهبوا إليه. ولتوضيح هذه المسألة وتحديد موقف المحدثين منها نتناولها من جانبين اثنين:

١ - مجال عرض الأحاديث على القرآن الكريم:

ينبغي أن لا يفهم من كلامنا أن المحاكمة إلى القرآن ليس لها دور في التصحيح والتعليل إطلاقا، بل لها دورها البارز في بعض المجالات التي

---

(١) أضواء على السنة المحمدية، ص١٩٩ - ٢٠١.

(٢) فتح الباري، ٢٥٢/١٠.

تقتضيها، سيما عندما ينفرد راو، أياً كان هو، بشيء غريب لا يعرفه أحد، لا رواية ولا عملاً، يتعين عرضه على القرآن ثم السنة ثم الإجماع، على أن التفرد بهذا الشكل كاف لرد ما تفرد به الراوي، فبمخالفته أصلاً من هذه الأصول الثلاثة يجزم الناقد بأنه مردود، وأنه خطأ في نسبته إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو كذب فيه. وأما إن كان ما انفرد به معمولاً به في عهد الصحابة وكبار التابعين أو مروياً من جهات أخرى بما يوافقه أو بما يشهد له، فالواجب علينا قبوله دون تردد، لقناعتنا بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد قاله. وإن كان ذلك يسمى خبر الآحاد فإنه يصبح بمثابة المشهور، لخروجه من الغرابة والشذوذ، ولا ينبغي إذن الخلط بين الغريب الشاذ وخبر الآحاد، كما لاحظنا ذلك عند المتكلمين والمعتزلة.

وهذا المجال إنما هو في القليل من الأحاديث كما أفادنا الشافعي بقوله: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث مالا يجوز أن يكون مثله أو يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه»(١).

وهذا ما يفيده قول عائشة رضي الله عنها: «ما لفاطمة ؟ ألا تتقي الله»؟ يعني في قولها: «لا سكنى ولا نفقة»(٢).

فلم يكن صنيعها سوى تأكيد منها على جانب الغرابة والشذوذ في فهمها من قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من أن الذي صدر في حقها منه صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما هو حكم عام للمطلقة تطليقاً بائناً(٣).

---

(١) الرسالة، ص٣٩٩.

(٢) البخاري، كتاب الطلاق، باب قصة فاطمة بنت قيس، ٢٠٣٨/٥.

(٣) نظرات جديدة في علوم الحديث، الدكتور حمزة عبد الله المليباري، بتصرف، ص٩١.

٢ ـ استناد أصحاب المدرسة العقلية إلى استدراكات عائشة على الصحابة:

لقد جمع بدر الدين الزركشي المرويات الواردة عن عائشة رضي الله عنها التي استدركت فيها على الصحابة في رسالة سماها: «الإجابة لإيراد استدراكات عائشة على الصحابة»، و«البعض منها غير ثابت سنداً، والبعض الآخر كان في الواقع فتاوى لبعض الصحابة خالفوا فيها الأحاديث النبوية لعدم معرفتهم بها، فصححت فتواهم، وبعد هذا وذاك أيضاً، تصفو عدة أحاديث، رواها الصحابة عن النبي ﷺ، فأنكرت عليهم»(١).

ومع ذلك نجد كثيراً ما يستند البعض في تبني المحاكمة كمنهج للتصحيح والتضعيف إلى ما جمعه بدر الدين الزركشي في هذه الرسالة، مع أن الملموس من واقع النصوص لا يسعفهم.

فمثلاً حديث ابن عباس الذي سبق ذكره، أنه لما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول: «وا أخاه، وا صاحباه»، فقال عمر رضي الله عنه: «يا صهيب أتبكي علي، وقد قال رسول الله ﷺ: **«إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه»**.

قال ابن عباس رضي الله عنهما فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها، فقالت: «رحم الله عمر. والله ما حدَّث رسول الله ﷺ: **«أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد»**، ولكن قال: **«إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه»**، وقالت حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾(٢).

فهذا الاعتراض ليس فيه دليل على أنها رضي الله عنها أنكرت على عمر ما رواه عن النبي ﷺ لمخالفته للقرآن.

---

(١) منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص٧٧.

(٢) فاطر، الآية ١٨. والحديث أخرجه البخاري كاملا في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يرخص من البكاء في غير نوح، ٤٣٢/١ ـ ٤٣٣ ح١٢٢٦، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ٦٤١/٢ ـ ٦٤٢ ح٩٢٧ ـ ٩٢٩.

وإنما أنكرت عليه فهمه لقول النبي ﷺ لمخالفته لما حفظته من النبي ﷺ؛ ولهذا قالت: ولكن قال: «**إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه**»، ولمزيد من التأكيد على أن ذلك فهم خاطئ من عمر استأنست عائشة بصريح آية قرآنية، فقالت: وحسبكم القرآن...

وهذا «ينطبق تماماً على سائر ما أورده العلامة بد الدين الزركشي في رسالته المذكورة من الأحاديث المرفوعة، ولم يكن شيء منها نموذجاً صالحاً لمحاكمة الأحاديث إلى القرآن بغرض معرفة صحتها وخطئها كما ادعى البعض، بل الذي نلمسه من وراء ذلك هو ما يدعو أساساً إلى توخي مسلك النقاد في تنقية السنة وحفظها...

فمن أمعن النظر في استدراكات عائشة رضي الله عنها يطمئن قلبه إلى أنها «لم تسلك في كشف الأخطاء والأوهام مسلك المحاكمة إلى القرآن، وإنما تبنت منهج العرض على ما تعلمه وتحفظه من الأحاديث فكانت ترد ما خالفه، وتقبل ما عداه، وهو تأصيل لمنهج المحدثين حقاً، وتأسيس له صدقاً...

وفي الخلاصة ليس من أحد من الصحابة من سلك في محاكمة الأحاديث إلى القرآن هذا المسلك مباشرة قصد معرفة الصدق فيها أو الكذب»(1).

● وفي مقابل الغلو الكبير في استعمال النقد العقلي وتأثر أصحابه بالمدرسة الاعتزالية القديمة، وما يروجه المستشرقون وغيرهم من أفكارها حديثا، نجد من المعاصرين من توسط في استعمال النقد العقلي، ولم يخرج به عن الحد المشروع، كما هو الحال عند بعض الدعاة والمصلحين الذين يعيشون واقع الأمة وآلامها، ويبحثون في السبل الكفيلة للنهوض بها من غفوتها. من هؤلاء الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، إذ ذكر في كتابه

---

(1) نظرات جديدة في علوم الحديث، الدكتور حمزة عبد الله المليباري، بتصرف، ص٨٧ - ٩٦.

«كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط» الأسس العامة للتعامل مع السنة النبوية الشريفة إثباتا وفقها وتنزيلا، فكان من بين ما ذكره: «ومما ينبغي لمن يتعامل مع السنة النبوية، لكي ينفي عنها انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين أن يستثبت بعدة أمور تعتبر مبادئ أساسية في هذا المجال:

١ ـ أن يستوثق من ثبوت السنة وصحتها، حسب الموازين العلمية الدقيقة التي وضعها الأئمة الأثبات، والتي تشمل السند والمتن جميعا سواء كانت السنة قولا أو فعلا أو تقريرا.

ولا يستغني الباحث هنا عن الرجوع إلى أهل الذكر والخبرة في هذا الشأن، وهم صيارفة الحديث الذين أفنوا أعمارهم في طلبه ودراسته وتمييز صحيحه من سقيمه، ومقبوله من مردوده.

٢ ـ أن يحسن فهم النص النبوي، وفق دلالات اللغة، وفي ضوء سياق الحديث، وسنن وروده، وفي ظلال النصوص القرآنية والنبوية الأخرى، وفي إطار المبادئ العامة، والمقاصد الكلية للإسلام، مع ضرورة التمييز بين. . . ما كان من السنة تشريعا وما ليس بتشريع، وما كان من التشريع له صفة العموم والدوام، وما له صفة الخصوص أو التأقيت، فإن من أسوء الآفات في فهم السنة خلط أحد القسمين بالآخر.

٣ ـ أن يتأكد من سلامة النص من معارضة أقوى منه، من قرآن، أو أحاديث أخرى أوفر عددا، أوأصح ثبوتا، أو أوفق بالأصول وأليق بحكمة التشريع، أو من المقاصد العامة للشريعة، التي اكتسبت صفة القطعية؛ لأنها لم تؤخذ من نص واحد أو نصين بل أخذت من مجموعة من النصوص والأحكام، أفادت بانضمام بعضها إلى بعض ـ يقينا وجزما وثبوتا»[1]. ومن

(١) كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط، الدكتور يوسف القرضاوي، ص٣٣ ـ ٣٤.

المحاذير التي نبه عليها رد الأحاديث الصحيحة، فقال: «وإذا كان من الخطأ والخطل والخطر قبول الأحاديث الموضوعة، وعزوها إلى رسول الله ﷺ، فمثله في البطلان رد الأحاديث الصحاح الثابتة بالهوى والعجب والتعالم على الله ورسوله، وسوء الظن بالأمة وعلمائها وأئمتها في أفضل أجيالها، وخير قرونها... وللمنحرفين والمبتدعين من قديم شبهات ودعاوى، كر عليها العلماء والمحققون بالنقض والإبطال»[1]. وقال: «إن من الآفات التي تتعرض لها السنة أن يقرأ بعض الناس حديثا فيتوهم له معنى في نفسه هو، يفسره به، وهو معنى غير مقبول عنده، فيتسرع برد الحديث، لاشتماله على هذا المعنى المرفوض. ولو أنصف وتأمل وبحث، لعلم أن معنى الحديث ليس كما فهم، وأنه فرض عليه معنى من عنده لم يجيء به قرآن ولا سنة، ولا ألزمت به لغة العرب، ولا قال به عالم معتبر من قبله»[2]. وقال: «إن المسارعة برد كل حديث يشكل علينا فهمه ـ وإن كان صحيحا ثابتا ـ مجازفة لا يجترئ عليها الراسخون في العلم... و الواجب على العالم المنصف أن يبقي على الحديث، ويبحث عن معنى معقول أو تأويل مناسب له»[3].

ثانياً ـ تأثر المعاصرين بآراء المدرسة الإستشراقية في الجوانب النقدية:

ومن جهة ثانية نلاحظ تأثر جماعة من الأعلام المعاصرين بما قررته المدرسة الإستشراقية واضحا، وهذا لا يعني أنهم يرمون لذات غاية المستشرقين، وإنما عدم الإلمام بمنهج المحدثين في دراسة الأحاديث ونقدها جعلهم يرددون ما قرره المستشرقون، فوقعوا في أخطاء جسيمة في تقرير حالة النقد عند المحدثين رواية ودراية.

والمستشرقون الذين شرّعوا لتلك المسائل العقلية، سلموا بما وصل إليه كبيرهم «جولد تسيهر»، إذ «يعتبر الدارسون ـ أي من المستشرقين واتباعهم ـ ما

(١) كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط، ص٣٧.
(٢) المصدر السابق، ٤٠.
(٣) المصدر السابق، ٤٥.

توصل إليه في هذا الصدد نتائج حاسمة على وجه العموم، وكان حسبهم عند التعرض للقضايا الأساسية والتفصيلات الجزئية أن يحيلوا على نتائج جولد تسيهر»[١]. وشبه هؤلاء ومن تبعهم تتناول قضايا متعددة في دراسة المحدثين، وفيما يلي عرض لمجموعة من نصوصهم التي تبين نظرتهم العقلية التي يرونها بديلا لعمل المحدثين النقدي، ومناقشتهم بإبراز شمول المنهج النقدي عند المحدثين، وعنايتهم بدراسة الأسانيد ونقد المتون وفقهها:

١ ـ شمولية المنهج النقدي عند المحدثين النقاد:

إن أعظم بلية أصيب بها المنهج النقدي عند المحدثين أن يوصف بالجزئية، وعدم إلمامه بكل القضايا التي ينبغي أن يتناولها النقد؛ وكأن المحدثين النقاد عند هؤلاء لا يفهمون شيئا إلا قليلاً مما لمسوه بأنفسهم.

يقول كبير المستشرقين جولد زيهر: «ولم يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر ـ أي خطر الوضع في الحديث ـ، ومن أجل هذا وضع العلماء علما خاصا له قيمته، وهو علم نقد الحديث، لكي يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة. . . ، ولقد كان من نتائج هذه الأعمال النقدية الاعتراف بالكتب الستة أصولا، وكان ذلك في القرن السابع الهجري، فقد جمع فيها علماء من رجال القرن الثالث الهجري أنواعا من الأحاديث كانت مبعثرة رأوها أحاديث صحيحة. وقد أصبحت هذه الكتب مراجعا مجزوما بها لسنة النبي، ويعتبر في المقام الأول منها الصحيحان»[٢].

ووصف غيره جهود المحدثين في خدمة السنة بالعبث، وذلك لقلة حذرهم وتدقيقهم[٣].

---

(١) تاريخ التراث العربي، فؤاد سيزكين، ٢٢٥/١.

(٢) العقيدة والشريعة، ص٥٠.

(٣) موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأستاذ الأمين الصادق الأمين، ١٤٩/٢، «نقلا عن جب في كتابه دراسات في حضارة الإسلام، ص١٤٨».

وهذا الوصف السخيف لنقاد الحديث وصيارفته، ليس له منطلق سوى الطعن في سنة النبي ﷺ، وتشويه الشريعة الإسلامية في مصادرها الأساسية.

وغاب عن هؤلاء وأمثالهم أن منهج النقد عند المحدثين قد شمل كل أوجه الاحتمالات في نقد المرويات، سنداً ومتناً، فالأساس الأول هو أداء الراوي للحديث كما سمعه، وهذا يقتضي أولاً دراسة حال الراوي، وألفوا في ذلك مصنفات كثيرة تعنى بأسمائهم، وتواريخهم، وأماكنهم، وشيوخهم وتلامذتهم، وأماكن تلقيهم وأدائهم، وحالهم عدالة وضبطا، وغيرها من المباحث المتعلقة بحال الراوي، كما وضعوا قواعدا لتحديد مستويات قبولهم أو ردهم، ومراتبهم في ذلك.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن للحديث جوانب أخرى غير شخص الراوي، قد تدل على الضعف أوالسلامة في النقل، وهي إما أن تكون من أخذ الراوي أو أدائه للحديث، أو في سلسلة السند، أو في عين المتن، أو تكون أمراً مشتركاً بين السند والمتن، وقد استوفى المحدثون بحث ذلك كله، وتتبعوا جميع احتمالات القوة والضعف، فدرسوا صيغ الاتصال بين الرواة في حال الأخذ والأداء، وما دل منها على الاتصال، وما لم يدل، وجعلوا لكل حالة تسمية وحكماً خاصاً، وتناولوا متون الأحاديث بالفحص والتدقيق، وتتبعوا ما بها من علل وشذوذ وغير ذلك بقواعد رصينة محكمة.

هذا بالإضافة إلى ما قاموا به من موازنة ضخمة بين الأحاديث سنداً ومتناً، وعرضها على كل الدلائل العقلية والشرعية، واستخرجوا بها أنواعاً كثيرة من علوم الحديث، كالمعلل، والموضوع، والمدرج، والمقلوب، والمنكر، والمضطرب، والمصحف، وغيرها من الأنواع الناشئة نتيجة مقارنة المرويات وسبرها.

ولذا جاءت أحكامهم في القبول والرد شاملة لجميع الحالات والاحتمالات، بدءاً من قمة الصحة فيما سموه بأصح الأسانيد وما يحفه من

قرائن أخرى، ثم باقي مراتب الصحيح، فالحسن لذاته، فالحسن لغيره، إلى الضعف اليسير الذي قد يُعمل به بشروط تقوي احتمال سلامته، ثم الضعف الشديد، وهو الناشئ عن فحش الغلط أو الغفلة، أو كون الراوي متهماً بمفسق، ثم ما هو شر من ذلك كله وهو الكذب المختلق، الذي لا تجوز روايته إلا على سبيل التحذير منه والتنبيه على كذبه، فكانت هذه الأحكام سُلَّماً دقيقاً للقبول والرد، أخذت كل درجة منه شروطها وحكمها الملائم تماماً بكل وضوح ودقة[1].

كل ذلك يثبت أن منهجهم في النقد كان شاملاً لجميع جوانب الحديث، ولكل الاحتمالات والدلائل التي تشير إلى معرفة قوته من ضعفه، مما يجعل كل مطلع منصف يقطع بسلامة أحكامهم على الأحاديث، وأن منهجهم في النقد كان هو السبيل الوحيد المتكامل للوصول إلى تمييز المقبول من المردود.

وبهذا وصف الدكتور مصطفى السباعي منهج المحدثين، فقال: «لا يستطيع من يدرس موقف العلماء ـ منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة ـ من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة، وتمييز صحيحها من فاسدها، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم الله، هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم»[2].

وفي كل ذلك والمحدثون يستعملون العقل في وظيفته الطبيعية في نقد

---

(١) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، ص٤٣٣ ـ ٤٣٤، وموقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأستاذ الأمين الصادق الأمين، ١٥١/٢.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٩٠.

المرويات سندا ومتنا، حيث لا يتأتى لهم تمييز الصدق من الكذب، والخطأ من الصواب، بواسطة الدلائل البينة، والقرائن الواضحة، والمناسبات المتعددة إلا عن طريق استعمال العقل، أما أن يوظف العقل في غير وظيفته الأصلية، فهذا بعيد عن منهج النقاد وعملهم، وقدوتهم في ذلك سيد البشرية النبي ﷺ.

ونختم هذا البيان بنص للدكتور محمد عجاج الخطيب ـ في رده على جولد زيهر، حين أخذ يقارن بين منهج المحدثين ومنهج المستشرقين ـ، قال فيه: «. . . فمن الطبيعي أن تختلف عن وجهة نظر النقاد الأجانب، الذين لا يؤمنون برسالة محمد ﷺ، ولا يعتقدون الإيحاء إليه، فنحن مختلفون معهم من نقطة البداية؛ لأن كثيرا من الأحاديث التي تتناول العقائد والغيبيات سلمنا بصحتها بعد التحقيق العلمي، وسلمنا بكل ما جاء فيها لأنها عن الصادق المصدوق، فاختلاف وجهة نظرهم لا يضيرنا ما دمنا قد سلكنا في نقدنا وبحثنا أسلم طرق البحث العلمي وأدقها، وقد شهد لنا بذلك المنصفون منهم»[١].

٢ ـ عناية المحدثين بنقد الإسناد والمتن معا: كما عاب كثير من أصحاب المدرسة العقلية الحديثة على المنهج النقدي عند المحدثين، أنه لا ينظر إلى نقد المتون بقدر ما ينظر إلى نقد الأسانيد، وأن صنيعهم في ذلك أخذ الطابع الشكلي الظاهري، وهذا في رأيهم من شأنه أنه يورث الخلاف والفرقة وتشتيت الأذهان لا غير.

وهذا التوجه ليس من بنات أفكارهم، أو خلاصة دراستهم التاريخية واستنتاجاتهم، بل نابع من إخلاص قناعتهم بما يروجه المستشرقون من شبه حول السنة النبوية الشريفة ورجالها، وحتى نبين مصدر هذا التقول، ومخالفته لما عرف من منهج التحقيق عند المحدثين، لابد أولا من ذكر بعض نصوص من ابتكر هذه الشبه واصطنعها، ومن روج لها، ثم نثني ببيان

---

(١) السنة قبل التدوين، ص٢٥٣.

الواقع النقدي، كما هو عند المحدثين سواء على مستوى صنيع الصحابة رضي الله عنهم، أو على مستوى المراحل النقدية التي أعقبت تلك الفترة.

نصوص بعض المستشرقين ومن وافقهم:

يقول «كاتياني»: «كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في وادٍ جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه».

يقول «شاخت» في هذا: «ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه».

ويقول «غاستون ويت»: «لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة، ثم جَمَعَهُ الحُفَّاظ ودوَّنُوه، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، لذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله، من غير أن يضيف إليه الرواة شيئا عن حسن نية في أثناء روايتهم الحديث»[1].

فاتفق هؤلاء وغيرهم على أن المحدثين لم تكن لهم عناية مطلقا بدراسة المتن والنظر فيه ونقده، وهو ما أطلقوا عليه «بالنقد الداخلي»، وهذه الصورة المشوهة، والمبنية على إخفاء الحقائق التاريخية للنقد والنقاد، وعدم التصريح بها، لم تكن حبيسة عقول هؤلاء الذين يتربصون بالأمة الدوائر، بل رفع تلك الراية بعض من اعجبوا من أبناء هذه الأمة بما يأتيهم من هنا وهناك، دونما ضبط أو تمييز للغث من السمين في ذلك.

يقول أحمد أمين في كتابه «ضحى الإسلام»: «وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية تامة بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحا وتعديلا، فنقدوا رواة الحديث في أنهم ثقات أو غير ثقات، وبينوا مقدار درجاتهم من الثقة،

---

(١) السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام،ص٢٤٠، نقلا عن التاريخ العام للديانات، ص ٣٦٥.

وبحثوا هل تلاقى الراوي والمروي عنه أم لم يتلاقيا؟. . . ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي، فلم يتعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا؟. . .»[١].

ويقول محمود أبو ريّة: «وقد تعرض كثير من أئمة الحديث للنقد من جهة المتن إلا أن ذلك قليل جداً بالنسبة لما تعرضوا له من النقد من جهة الإسناد»[٢].

هكذا ردد هؤلاء ما قاله المستشرقون، ودندنوا به في كل محفل، ودونوه بكل قلم، فهذه التبعية المطلقة لهم «كانت من أقوى الأسباب التي جعلت أحاديث النبي ﷺ، وجعلت جميع نظام السنة معها لا تجد قبولا في يومنا هذا. إن السنة تعارض الآراء الأساسية التي تقوم عليها المدنية الغربية معارضة صريحة، حتى إن أولئك الذين خلبتهم، لا يجدون مخرجا من مأزقهم هذا إلا رفض السنة على أنها غير واجبة الاتباع على المسلمين، ذلك لأنها قائمة على أحاديث لا يوثق بها»[٣].

بل وجدنا من يقول بهذا الرأي من رواد الإصلاح في العصر الحديث، السيد رشيد رضا، وذلك في قوله: «إن علماء الحديث قلما يعنون بغلط المتون فيما يخص معانيها وأحكامها»[٤].

والمتتبع بإخلاص يجد أن هذا الجانب يشكل إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها سنة المصطفى ﷺ، وأن تلك الشبهات يردها واقع النقد بداية من عصر الصحابة رضي الله عنه إلى غاية مرحلة ما بعد الرواية، ففي تلك المراحل التاريخية وموضوع نقد الحديث عند النقاد يشكل منهجا نقديا يعالج كل المرويات علاجاً علمياً متكاملاً.

---

(١) ضحى الإسلام، ٢/١٣٠.
(٢) أضواء على السنة المحمدية، ص٣٠٣.
(٣) الإسلام على مفترق الطرق، محمد أسد ليبولد فايس، ص٧٤ ـ ٧٥.
(٤) نقلا عن أضواء على السنة المحمدية، ص٣٠١.

ولدحض شبه المستشرقين السابقة ومن قال برأيهم، نتناول في المطالب الآتية: تكامل عملية النقد بين السند والمتن، وعناية المحدثين بنقد المتون، وعناية المحدثين بفقه المتون:

أ ـ تكامل عملية النقد بين السند والمتن:

إن عمل المحدثين لن يستقيم إذا توقفت دراستهم على النظر المجرد للإسناد ورجاله؛ لأن عملية النقد لا تقتضي معرفة كون الراوي عدلا في دينه فحسب، بل لا بد من معرفة مستوى ضبطه في أداء المرويات، وهذا لا يستقيم للنقاد إلا بعد اختبار ضبطه عن طريق مقارنة ما يرويه برواية غيره من الثقات، ولو من حيث المعنى، فإذا وجدوا روايته تخالف ما عرف عنهم اعتبروها منكرة، وفي هذا يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أولم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»[(١)].

ويقول ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة لهم ولو من حيث المعنى، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نَحْتَجَّ بحديثه»[(٢)].

وغالباً ما يكون حكمهم على الحديث بالنكارة، والبطلان، من جهة المتن لا السند، ولما كان سبب تلك النكارة رواة ضعفاء في الإسناد كان توجيه الطعن بالنكارة إليهم مباشرة، ولهذا ينبغي فهم مصطلحاتهم، وصناعتهم في ذلك؛ وللإمام المعلمي كلام نفيس في هذا أردنا نقله بتمامه:

---

(١) مقدمة صحيح مسلم «مع شرح النووي»، ١/٥٦ ـ ٥٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص٦٣.

قال في رده على الشبهة أبي ريّة السابقة: «أقول: ومن وتتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم، وكتب العلل وجد كثيرا من الأحاديث يطلق الأئمة عليها «حديث منكر، باطل، شبه موضوع، موضوع...» ومن أنعم النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى، ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده، فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه، وكثيرا ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر «موضوعات» ابن الجوزي، وتدبر تجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره ولكنه قلما يصرح بذلك بل يكتفي غالبا بالطعن في السند، وكذلك كتب العلل، وما يعل من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك مما ينكر متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: «منكر، أو نحوه، أو الكلام في الراوي، أو التنبيه على خلل في السند، كقولهم: فلان لم يلق فلانا، لم يسمع منه، لم يذكر سماعا، اضطرب فيه، لم يتابع عليه، خالفه غيره، يروى هذا موقوفا وهو أصح، ونحو ذلك»[1]. وهذا الفهم لصنيع النقاد إنما ينبثق عن دراسة واعية، وفهم ثاقب، وممارسة دائمة لمصنفاتهم واصطلاحاتهم وقواعدهم في هذا العلم.

كذلك نجد أنه من شرط الحديث الصحيح والحسن أن لا يكون شاذاً ولا معللا، ويقسمون الشذوذ إلى شذوذ في المتن وشذوذ في السند، كذلك يقولون: إن العلة قد تكون في المتن كما تكون في السند، وعلل المتون كثيرة، والمتتبع لكتب العلل، ونقد الرجال يجدها طافحة بما ذكرنا.

وحتى يحتاط المحدثون من الجانب الشكلي في نقد الأحاديث، نجدهم قرروا قاعدة اتفقوا عليها، وهي أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، ولا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن. وهذا واضح في قواعد هذا العلم، مُسَلَّم به لا يحتاج إلى الاستكثار من النقول والتطويل بها، وهو

(١) الأنوار الكاشفة، عبدالرحمن المعلمي، ص٢٦٣ ـ ٢٦٤.

يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أن المحدثين النقاد قد احتاطوا لكل احتمال، وأعدوا له العدة، في منهج موضوعي متعمق بعيد عن الشكلية والانخداع بالمظاهر.

● هذا كله إذا سلمنا بهذا التقسيم الثنائي للنقد «نقد داخلي ونقد خارجي»، وإلا فهناك من رأى أن هذا التقسيم لا يسقط على دراسة أحاديث النبي ﷺ في مرحلة الرواية، والمستشرقون إنما استفادوه من صنيع المحدثين، حيث استخدموا هذا المنهج «في توثيق الكتب والصحائف - أصولا كانت أم فروعا - وحفظها عن كافة الاحتمالات في التحريف والتصحيف والانتحال»، فكانت الدراسة في ذلك منصبة على جانبين:

الجانب الأول - النظر في ثبوت الكتاب أو الصحيفة لأصحابها، من خلال دراسة السماعات المسجلة في غلافها، أو في سجل عام موثق.

والجانب الثاني - النظر في مدى صحة المحتوى من خلال مقارنتها بنسخها المتنوعة، وعرضها عليها بشكل دقيق أو قراءتها على الشيوخ والمؤهلين لإجازتها وتدريسها، مع تحليل الكلمات والمصطلحات، ليعرف المقصود منها عند مؤلفيها...[(١)].

فاعتمده المستشرقون في دراستهم للمواد التاريخية وكتب الديانات السابقة، التي تنقل من غير سند ولا نسب، والكتب والنصوص الصادرة عن البشر الذين يحتمل قولهم الصدق والكذب. وأما أحاديث النبي ﷺ الذي لا يقول إلا الصدق فلا يصلح تطبيق هذا النوع من الدراسة عليها؛ لأن الذي نقصده من خلال الدراسة الخارجية هو إثبات النص عن مصدره، أو نفيه عنه، وهو في أحاديث رسول الله ﷺ الذي لا يحتمل قوله إلا الصدق، فإذا توصل الباحث إلى معرفة ثبوته عن النبي ﷺ من خلال دراسة السند، فلا يبقى بعد ذلك مجال للنظر فيما قاله النبي ﷺ للتحقق من صدقه ﷺ؛ لأنه

(١) ينظر: نظرات جديدة في علوم الحديث، الدكتور حمزة عبد الله المليباري، ص٨٥.

صادق أمين. . . ولذلك يتبين أن مجال الدراسة الخارجية والداخلية هو نصوص من يحتمل قوله الصدق والكذب[1].

ب ـ عناية المحدثين بنقد المتون:

إن «منهج المحدثين في نقدهم للحديث المروي ومدى صحته، منهج متشعب ومتطور، فتارة يقارنون بين الروايات، وأخرى يعارضونها بالقرآن الكريم، ومرة يفحصون المواد الكتابية من حبر وورق، وأحيانا يحكمون عقولهم، وفي ضوء ذلك كله كانوا يحكمون وينقدون. وإذا وضعنا النقد الداخلي جانبا يمكننا وضع كل هذه الطرق ـ على الأغلب ـ تحت عنوان «المعارضة». إذ بجمع الروايات ومعارضة بعضها ببعضها الآخر يمكن لنا أن نعرف الشواهد والمتابعات التي قد تتسبب أحيانا في نقل الأحاديث من درجة دنيا إلى درجة عليا، وكذلك عن طريق المعارضة نعرف الصحيح والحسن والضعيف، والشاذ والمنكر، والمعلل والمدرج وغير ذلك، وعن طريق معارضة الروايات نحكم على الرواة وضبطهم وإتقانهم»[2].

ونقد المرويات بدأ منذ عصر الصحابة، وكان يرتكز أساسا على النظر في المتون، ومدى موافقتها للأصول الثابتة عن النبي ﷺ؛ لأن سلسلة الإسناد متوقفة على الصحابة وهم عدول بلا شك.

وأول من سلك منهج النقد أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وذلك في ميراث الجدة.

قال أبو عبدالله الحاكم مبرزا هذه البداية: «وأول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ أبو بكر»[3].

---

(١) المصدر السابق، بتصرف، ص٨٥ ـ ٨٦.

(٢) منهج النقد عند المحدثين، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، بتصرف، ص٤٩.

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح، ص٤٦.

وقال الإمام الذهبي: «كان أبو بكر أول من احتاط في قبول الأخبار»(١).

وسلك عمر رضي الله عنه هذا المنهج، وانتقد عددا من الروايات، منها: ما أخرجه مسلم أن عمر رضي الله عنه أنه سمع حديث فاطمة بنت قيس، وأن زوجها طلقها ثلاثاً، فلم يجعل لها رسول الله - ﷺ - سكنى ولا نفقة فقال عمر: «لا نترك كتاب الله وسنة نبيه ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾(٢) ، وهكذا سلك جماعة من الصحابة منهج نقد المرويات.

واتسعت دائرة النقد أكثر في عهد التابعين، حيث استعمل أهل البدع الكذب للترويج إلى بدعهم، فكانت الضرورة أوكد للنظر في المتون ومعارضتها على غيرها من المرويات الثابتة، من هؤلاء:

الإمام الزهري في معارضته بين روايات عروة وابن المسيب والقاسم وغيرهم: «... وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب، قال: أخبرني عروة بن الزبير، وابن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله، عن حديث عائشة رضي الله عنها، وبعض حديثهم يصدق بعضا...»(٣). وفي عهد أتباع التابعين كثرت الجهود واتسعت دائرة النقد، وعرض المرويات ومقارنتها، ومثالها: قول أبي داود الطيالسي: «سمعت خالد بن طليق يسأل شعبة، فقال: يا أبا بسطام حدثني حديث سماك بن حرب في اقتضاء الورق من الذهب حديث ابن عمر. فقال: أصلحك الله، هذا حديث ليس يرفعه أحد إلا سماك. قال: فترهب أن أروي عنك؟ قال: لا، ولكن حدثنيه

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/).

(٢) الطلاق، الآية ١، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه،كتاب الطلاق، باب إذا عدل رجل أحدا فقال لا نعلم إلا خيرا أو قال ما علمت إلا خيرا، ٩٣٢/٢ ح٢٤٩٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه،كتاب الشهادات، باب المطلقة ثلاث لا نفقة لها، ١١١٨/٢ ح١٤٨٠.

قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر ولم يرفعه. وأخبرنيه أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ولم يرفعه. وحدثني داود بن أبى هند، عن سعيد بن جبير ولم يرفعه.ورفعه سماك فأنا أفرقه»[1].

إذا فهذا المنهج قد بدأ في وقت مبكر، وكلما تأخر الزمن زاد انتشاره وتوسع حتى بلغ أوجه في القرن الثالث، ويدل على ذلك صنيع ابن معين، وابن حنبل، والبخاري، ومسلم... وغيرهم[2].

ولإبراز منهج المحدثين النقاد في نقد المتن حتى في حال صحة الإسناد، نورد النموذج الآتي الذي ذكره الإمام مسلم في كتابه التمييز:

قال أبو حاتم مكي بن معدان: «سمعت مسلماً يقول: ومن الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد:

حدثنا الحسن الحلواني، ثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة أخبره، أنه بلغه: أن النبي ﷺ صلى ركعتين، ثم سلم، فقال ذو الشمالين ابن عبد عمرو: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله: لم تقصر الصلاة، ولم أنس. قال ذو الشمالين: قد كان ذلك يا رسول الله. فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: أصدق ذو اليدين؟ قالوا: نعم. فقام رسول الله ﷺ فأتم ما بقي من الصلاة. ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقاه الناس.

قال ابن شهاب: وأخبرني ابن المسيب، عن أبي هريرة، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وأبو بكر ابن عبدالرحمن، وعبيدالله بن عبدالله.

سمعت مسلما يقول: وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وهم

---

(١) الجرح التعديل، المقدمة، ابن أبي حاتم الرازي، ١٥٨/١.

(٢) ينظر: منهج النقد عند المحدثين، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، بتصرف، ص٩٤.

غير محفوظ، لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ في هذا.

حدثنا عمرو الناقد، ثنا سفيان، ثنا أيوب، سمعت ابن سيرين، يقول: سمعت أبا هريرة، وساقه في هذا.

حدثنا أبو كريب، ثنا أبو أسامة، ثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران، كل هؤلاء ذكروا في حديثهم: أن رسول الله وسلم حين سها في صلاته يوم ذي اليدين سجد سجدتين بعد أن أتم الصلاة.

سمعت مسلما يقول: فقد صح بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين أن الزهري واهم في روايته إذ نفى ذلك في خبره من فعل رسول الله ﷺ»[(١)].

وقد سئل ابن القيم رحمه الله: «هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فقال: هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعرف ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه الكرام، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ، وهديه، وكلامه، وأقواله، وأفعاله، وما يجوز أن يخبر عنه وما لا يجوز ما لا يعرف غيره»[(٢)].

وذكر أموراً كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا، أهمها: اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ. وتكذيب الحس له.

---

(١) التمييز، للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج، ص ١٨٢ ـ ١٣٨ ح٤٤ ـ ٤٨.

(٢) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، ص٣٢.

وسماجه الحديث وكونه مما يسخر منه. ومناقضته لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة. وأن يدعي على النبي ﷺ أنه فعل أمرا بمحضر الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه. وأن يكون الحديث باطلا في نفسه. وأن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام رسول الله ﷺ. وأن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه. ومخالفة الحديث صريح القرآن. وركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها...»[(١)].

في ضوء ما سبق من النصوص يتبين أن تمكن المحدثين لم يكن مقتصرا على دراسة الأسانيد ونقدها فحسب، بل برزوا أيضاً في نقد المتون.

ج ـ عناية المحدثين بفقه المتون:

واتهام منهج المحدثين بالشكلية، وعدم إحاطته بجميع الجوانب التي ينبغي أن يمسها النقد جعل بعض المعاصرين يعتقدون أن مهمة فهم الأحاديث وفقهها بعيدة عن المحدثين ومنهجهم النقدي، حتى أنهم وصفوهم بعدم تمكنهم من اكتشاف علل متون كثير من الأحاديث، وأن هذا من مهمة الفقهاء والأصوليين وأهل الكلام، قال بعضهم: «وقد يصح الحديث سندا ويضعف متنا بعد اكتشاف الفقهاء علة كامنة فيه. واكتشاف الشذوذ والعلة في متن الحديث ليس حكرا على علماء السنة، فإن علماء التفسير والأصول والكلام والفقه مسؤولون عن ذلك، بل ربت مسئوليتهم على غيرهم». وهذا يعني أن بضاعة المحدثين الفقهية مزجاة، لا تصل إلى مستوى النظر في المتون ومعانيها ونقدها، كما يصنع ذلك أهل العقل من الفقهاء وغيرهم.

والمتتبع لتاريخ النقد منذ بدايته يجد أن المحدثين يعنون عناية تامة بالنظر في المتون وفقهها، وأن كثيرا من الشذوذ والعلل اكتشفوها عن طريق فهمهم للمتون وإدراكهم لمعانيها، فكيف تأتّى لهم ذلك إذا كان هذا ليس من صنعتهم؟!

---

(١) المصدر السابق، ابتداء من الصفحة ٤٠ فما بعدها.

وكلنا يعرف أن أول كتاب ألف في أصول الفقه وأصول الحديث، كتاب «الرسالة»، للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، حين «كتب إليه عبدالرحمن بن مهدي، أن يضع له كتاباً، فيه معاني القرآن، ويجمع فنون الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة فوضع له كتاب الرسالة»[1].

ويصفه العلامة أحمد شاكر بقوله: «هو أول كتاب ألف في أصول الفقه، بل هو أول كتاب ألف في أصول الحديث أيضاً»[2].

وحين بدأ أئمة الحديث في تدوين مصنفات السنة بأشكال عدة، كان من بينها التأليف على طريقة الأبواب الفقهية، كما صنع ذلك الإمام البخاري في صحيحه، والأئمة الأربعة في سننهم، وغيرهم من أصحاب السنن، والمصنفات.

وما هذا إلا إدراك منهم وفهم لمتون الأحاديث وما تحويه من موضوعات، فيضعون كل حديث في الباب الذي يناسبه. ثم يترجمون لتلك الأبواب بما يفهمونه من أحاديث الباب من أحكام وحكم، وهذا هو عين فقه متون الأحاديث وفهم معانيها. ولذلك نرى الباحثين حين يريد الواحد منهم معرفة رأي الإمام البخاري مثلاً في المسألة الفقهية المعينة يعود مباشرة إلى موضعها في كتابه الصحيح، ثم ينظر إلى ما ترجم به في باب تلك المسألة.

كما نلاحظ عنايتهم في تلك المرحلة أيضاً واضحة بفقه الحديث، وذلك من خلال تعقيباتهم الفقيهة المتكررة عقب كثير من الأحاديث التي يخرجونها في مصنفاتهم، كما صنع ذلك الإمام الترمذي في كتابه السنن، حيث بين جملة من الاختيارات الفقهية للعلماء، مبديا فهمه ورأيه في كثير من الأحيان[3].

---

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢/٦٤ ـ ٦٥.

(٢) ينظر: مقدمة رسالة الإمام الشافعي، الشيخ أحمد محمد شاكر، ص١٣.

(٣) ينظر: بداية كتاب العلل في آخر السنن، للإمام الترمذي، عناية مشهور بن حسن آل سلمان، ص٨٨٦.

كما اعتنى المحدثون منذ البداية بالنظر في مشكل الحديث ومختلفه، فألف الإمام الشافعي كتابه «اختلاف الحديث»، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) كتابه «تأويل مختلف الحديث»، وألف فيه أيضاً يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ)، وألف أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ) كتابه «تهذيب الآثار». و أكدت مصنفات النقاد في علوم الحديث، أن فقه الحديث يعد جانبا مهما من علوم الحديث، كما صنع ذلك الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث، حيث قال في النوع العشرين منه: «من علم الحديث معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام، أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر، فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم»[1].

وذكر الحاكم في هذا النوع عدد من فقهاء المحدثين، منهم: محمد بن مسلم الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن يحيى التيمي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله بن جعفر ابن المديني، ويحيى بن معين.

كما أفادتنا مصنفات العلل، والجرح والتعديل، وتاريخ الرواة كثيرا من النصوص التي تثبت رسوخ قدمهم، وعلو شأنهم في تتبع معاني المتون، وما تحويه من تراكيب ودلالات، بل كانوا يحذرون من خطر تجاهل هذا الأمر وعدم العناية بفقه الحديث، من ذلك:

قول الناقد الجهبذ الإمام علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[2].

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص٦٣.

(٢) سير أعلام النبلاء، ٤٨/١١.

وقول الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: «إن العالم إذا لم يعرف الصحيح والسقيم، والناسخ والمنسوخ من الحديث لا يسمى عالماً»[1].

وقول قتادة: «من لم يعرف الاختلاف لم يشم أنفه الفقه»[2].

وقول سعيد بن أبي عروبة: «من لم يسمع الاختلاف فلا تعدوه عالماً»[3].

وقول سفيان بن عيينة: «أجسر الناس على الفتوى أقلهم علماً باختلاف العلماء»[4].

وقول سفيان الثوري، وابن عيينة، وعبد الله بن سنان: «لو كان أحدنا قاضياً لضربنا بالجريد فقهياً لا يتعلم الحديث، ومحدثاً لا يتعلم الفقه»[5].

وقول عبدالرحمن بن مهدي: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لكتبت بجنب كل حديث تفسيرا»[6].

كان هذا دأب المحدثين النقاد في عهد الرواية، فلا يفرغون كل جهدهم في دراسة الأسانيد إثباتا وردا فحسب، بل إلى جانب ذلك أثبتوا درايتهم واهتمامهم البالغ بفقه المتن ونقده، الأمر الذي جعلهم يتفطنون لكل دخيل، ويقفون لكل محاولات الدس والتزوير، فيطبقون عليه قواعدهم النقدية، أما من جاء بعدهم، فحالهم كما قال الخطيب البغدادي: «وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث، والمثابرة على جمعها، من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف الماضين

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص٦٠.
(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ٤٦/٢.
(٣) المصدر السابق.
(٤) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ٤٦/٢.
(٥) نظم المتناثر من الحديث المتواتر، ص٣.
(٦) أدب الإملاء والاستملاء، للإمام السمعاني، ص١٣٥.

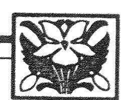
في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، . . . وأما المحققون فيه، المتخصصون به، فهم الأئمة العلماء، والسادة الفهماء، أهل الفضل والفضيلة، والمرتبة الرفيعة، حفظوا على الأمة أحكام الرسول، وأخبروا عن أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، وميزوا محكمه ومتشابهه، ودونوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وضبطوا على اختلاف الأمور أحواله، في يقظته ومنامه، وقعوده وقيامه، وملبسه ومركبه، ومأكله ومشربه. . . و لولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة»(١).

وفي عهد ما بعد الرواية توجهت جهود المحدثين أكثر إلى فقه المتون وشرحها، بعد أن استقرت السنن في بطون الكتب في عهد الرواية، فتناولوا بالشرح كتب الصحاح كصحيحي البخاري وسلم، والسنن كالسنن الأربعة وغيرها، والمصنفات كموطأ الإمام مالك وغيره.

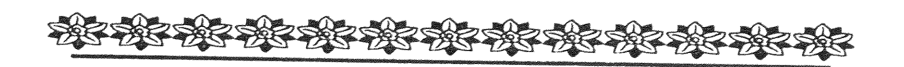


---

(١) الكفاية في علوم الرواية، بتصرف، ص١٨ ـ ٢٠.



الخاتمة



إن من التحديات التي تواجهها السنة النبوية الشريف تلك الشبهات القديمة الحديثة التي نادى بها المعتزلة قديما، والمستشرقون حديثا، والتي تطعن أساسا في منهج المحدثين النقاد في دراسة الأسانيد، ونقد المتون وفقهها، والتي تناولنا بالنقاش والرد لأهمها في هذا البحث، وأبرزنا ما كان عليه واقع النقاد في تعاملهم مع الأحاديث النبوية الشريفة بداية من عصر الصحابة رضي الله عنهم.

ونستطيع أن نلخص نتائج ذلك فيما يلي:

١ ـ إن الله عزَّ وجلَّ كرم الإنسان بالعقل، وجعل لإدراكه حدا ينتهي عنده، أما الوحي فهو أكبر وأشمل، وحقائقه فوق مستوى العقل، فهو الأصل الذي يهتدي بنوره العقل الصريح.

٢ ـ إن استعمال العقل في غير وظيفته المنوطة به، كمعارضة صحيح المنقول، وتقديمه في ذلك، ورد ما ثبت بالقواعد والضوابط المعتمدة عند المحدثين النقاد، فهذا العقل هو الذي غلبت عليه الأهواء، والظنون، والأفكار المنحرفة والضلالات الفاسدة.

٣ ـ إن اتهام المحدثين النقاد بالجمود وعدم استعمال النقد العقيلي، شبهة يردها واقع النقد لدى المحدثين، إذ نجدهم يستعملون النقد العقلي في جميع مراحل النقد: عند السماع، والأداء، ونقد الرواة، ونقد الأحاديث.

٤ ـ وعرض الأحاديث على القرآن الكريم عند المحدثين له مجال

محدد، في القليل من الأحاديث، وذلك إذا وقع التفرد برواية حديث غريب، لا يعرف له أصل عند المحدثين رواية وعملا، فيتعين عرضه على القرآن الكريم ثم السنة ثم الإجماع.

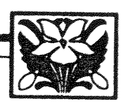
٥ ـ كما أن اتهام المحدثين بأن تناولهم للقضايا النقدية يتسم بالجزئية، شبهة تخالف واقع النقد لديهم أيضاً، إذ بتتبع وسبر قواعدهم وضوابطهم في ذلك نجد أن منهجهم يتصف بالشمولية في تناول القضايا الحديثية، حيث نجدهم يتناولون الحديث بالنقد من جميع زواياه سندا ومتنا، سماعا وأداء.

٦ ـ وأما ما عاب به هؤلاء على المحدثين من اقتصارهم على نقدهم للأسانيد دون المتون، فقد أبرزنا أن جهود المحدثين منذ عصر الصحابة إلى غاية القرون المتأخرة بارزة وواضحة في نقد المتون، عن طريق المقارنات والمعارضات المختلفة، والقواعد العامة التي يميزون بها المتون الموضوعة والمكذوبة، حتى وإن صحت أسانيدها.

٧ ـ وكذلك الأمر بالنسبة لفقه المتون، والدراية بمعانيها، فغاية المحدثين النقاد بعد إثبات صحة المتون، هو فقهها وفهمها، وذلك ما برز في مصنفاتهم الحديثية، تبويبا وتعقيبا، والمصنفات المستقلة، فكًا للتعارض، وحلا للإشكال، ومصنفات شروح كتب السنة عند المتأخرين من المحدثين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.





قائمة المصادر والمراجع



١ ـ **المصحف الشريف**، رواية ورش عن نافع، طبع برعاية وزير الشؤون الدينية الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (١٣٩٩هـ).

٢ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**: أبو بكر أبو سعد السمعاني، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).

٣ ـ **أساس التقديس في علم الكلام**: فخر الدين الرازي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

٤ ـ **الإسلام على مفترق الطرق**: محمد أسد ليبولد فايس، تحقيق: عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت.

٥ ـ **أضواء على السنة المحمدية**: محمود أبو رية، مطبعة التأليف، مصر، ط١ (١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م).

٦ ـ **الاعتصام**: إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحقيق أحمد عبدالشافي، دار شريفة، الجزائر.

٧ ـ **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار عالم الكتب، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

٨ ـ **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي(٣٩٣هـ ـ ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩ ـ **تاريخ التراث العربي**: فؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام ابن سعود، السعودية، (١٩٨٣م).

١٠ ـ **تذكرة الحفاظ**: شمس الدين الذهبي، حيدر أباد، ط٣.

١١ ـ **تفسير المنار**: محمد رشيد بن علي رضا، دار المنار، ط٣ (١٩٦٧م).

١٢ ـ **التمييز**: للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج، مكتبة الكوثر.

١٣ - **الجرح التعديل، المقدمة**: ابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٢٧١هـ - ١٩٥٢).

١٤ - **جريدة المسلمون**: السنة ٠٦، ع٢٧٦، ٢٣ - ٢٩ شوال ١٤١٠هـ/٢٤ ماي ١٩٩٠م.

١٥ - **درء تعارض العقل والنقل**: ابن تيمية، تحقيق رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٦ - **الدلالة العقلية في القرآن**: الدكتور عبدالكريم نوفان عبيدات، عبدالكريم نوفان عبيدات، دار النفائس، الأردن، ط١ (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

١٧ - **الرسالة**: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (١٣٠٩ هـ).
السنن: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، عناية مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف،الرياض، ط١.

١٨ - **السنن**: أبو داود سليمان بن الأشعث، عناية مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف،الرياض، ط١.

١٩ - **السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام**: محمد لقمان السلفي، دار البشائر،ط١ (١٤٠٩هـ ١٩٨٩م).

٢٠ - **السنة قبل التدوين**: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر،بيروت، ط٣ (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٢١ - **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢ (١٣٩٨هـ ١٩٧٨م).

٢٢ - **سير أعلام النبلاء**: الذهبي،أبو عبد الله (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩(١٤١٣هـ).

٢٣ - **الصحيح**: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ودارالیمامة، دمشق، ط٥ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

٢٤ - **الصحيح**: مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق وعناية: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني.

٢٥ - **الصحيح «بشرح النووي»**: مسلم بن الحجاج، دار الكتاب العربي، (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م).

٢٦ - **ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي**، بيروت.

٢٧ - **ظهر الإسلام**: أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، (١٩٦٦م).

٢٨ ـ **العقيدة والشريعة في الإسلام**: إجناس جولد زيهر، دار الكتب الحديثة، مصر، ومكتبة المثنى، بغداد، ودار الكتاب العربي، مصر، ط١ (١٩٤٦م).
٢٩ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح محب الدين الخطيب، دار الفكر.
٣٠ ـ **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢ (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
٣١ ـ **كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط**: الدكتور يوسف القرضاوي، دار المعرفة، الجزائر.
٣٢ ـ **لسان العرب المحيط**: ابن منظور الإفريقي، دار الجيل، بيروت، ودار لسان العرب، دمشق، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).
٣٣ ـ **مجلة الرسالة**: السنة ١١، ع٥١٩، ١١جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ/١٤يونيو١٩٤٣م.
٣٤ ـ **مجموع الفتاوى**: ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
٣٥ ـ **مختصر الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**: ابن القيم الجوزية، اختصار محمد بن موسى الموصلي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط١ (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م).
٣٦ ـ **المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم النيسابوري**: تحقيق: الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.
٣٧ ـ **المسند**: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (١٦٤هـ ـ ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر.
٣٨ ـ **معرفة علوم الحديث**: الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، تصحيح وتعليق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م).
٣٩ ـ **مقدمة أبو عمرو ابن الصلاح في علوم الحديث**: تخريج وتعليق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى عين مليلة، الجزائر.
٤٠ ـ **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر.
٤١ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: نور الدين عتر، دار الفكر.
٤٢ ـ **الموافقات في أصول الأحكام**: الشاطبي، دار الفكر.

٤٣ ـ **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية**: الأستاذ الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد، شركة الرياض، ط١ (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

٤٤ ـ **نظرات جديدة في علوم الحديث**: الدكتور حمزة عبد الله المليباري، دار الأندلس للإنتاج الفني والنشر الجزائر.

٤٥ ـ **نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول**: ابن القيم الجوزية، تصحيح حسن السماحي سويدان، دار القادري، بيروت، ط١ (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م).

